الدستور الياباني

بمناسبة عقد البرلمان المصري وتطلع جميع أمم الشرق إلى الحياة الدستورية رأينا ان ننشر تاريخ ظهور الدستور الياباني وأهم مواده فنقول

ان الدستور الياباني أقدم دستور في الشرق بلا نزاع . فقد أعلنت تركيا الحرية السياسية سنة ١٩٠٨ ووعدت حكومة الصين شعبها بمنحهم الحكم الذاتي في شهر نوفمبر من عام ١٩٠٨ أيضاً ووعدشاه العجم أمته بمنحها الدستورعام١٩٠٧ ولكنه لم يبر بوعده

وسن الدستورفي بلاد اليابان وانعقد البرلمان فيها في ١١ فبرايرسنة١٨٨٩ ومن ذلك يتضح انه مضى على ظهور الدستور فيها ٣٤ سنة

واذا علمنا ان اليابان من أقدم ممالك الدنيا حيث انها وجدت في عالم الوجود قبل تأسيس مدينة رومية عرفنا ان ٣٤ سنة لهذه المملكة هي أقل من لحظة في حياة الانسان

ومع ذلك فانه في هذه اللحظة جرى فيها تطور عظيم فانها استمدت المدنية الغربية وتفوقت فيها . وقلبت كيان مملكتهاظهراً لبطن وأحرزت عدة انتصارات باهرة . وجعلت تسمي نفسها « انكلترا » الشرق وفي ٣٤ سنة انقلبت حياة شعب برمته . ان ذلك مظهر غريب في حياة الانسانية وأهم أسبابه الحرية المطلقة التي منحت للشعب وأزهرت مدنيتها تحت تأثيرها

ويقول علماء العمران ان الغابة من حياة الشعوب ما زالت مجهولة كالغابة من حياة الانسان . ولكننا اذا ألقينا نظرة على تاريخ الشعوب نجدان بعضها يسير بقوة عجيبة الى غاية معينة ولا تفتأ حتى تدركها .

ان الدستور الياباني يتألف من المواد التي سنت له في ١١ فبراير عام ١٨٨٩ ومن الأوامر الامبراطورية (دكريتو) التي صدرت اذ ذاك بشأن تأليف مجلسي الشيوخ والنواب ومالية المملكه ثم من القانون الخاص الموضوع للعائلة الامبراطورية وفي عام ١٩٠٠ صدر أمر عالٍ بتغيير قانون الانتخاب . ان الدستور الياباني

لا يقاس بدستور فرنسا وانجلترا واميركا لأنه مازال اليوم في دور التجدد والتطور

ونحن نقتطف أهم مواد الدستور الياباني للدلالة عليه : «كل ياباني يتمتع قبل كل شيء بحق حرية المعيشة والتنقل في جميع انحاء البلاد »

« وجاء في المادتين ١٣و١٤ من مواد الدستور مايأتي :

لا يجوز القبض على أحد ازعايا اليابانيين ولا حبسه ولا التحقيق معه أو عقابه الا بمقتضى قانون البلاد

ولا يجوز دخول بيته وتفتيشه الا في حالات معينة استثنائية . وذلك بأمر عال خاص

لا يجوز فتح خطابات أفراد الشعب ولا مراقبتها الا في أحوال خاصة ذكرها القانون .

تؤلف وزارة الحقانية محاكم خاصة لمحاكمة الموظفين الذين ينتقضون حقوق الأفراد .

تمنح لكل فرد حرية القول والكتابة والخطابة وعقد الاجتماعات العامة . غير انه يجوز لوزيري الحربية والبحرية اذا ثبت الحرب ان يحولا بكل قوتهما دون نشر أسرار الحرب ووزير الخارجية يستطيع ان يمنع بكل قوته كل شيء يدعو الى محاربة دولة أجنبية

وحاول البرلمان عام ١٩٠٠ تحديد حرية جمعيات اتحاد العمال ولكنه فشل في ذلك فشلا تاماً

« كل ياباني يتمتع بحرية اتباع الدين الذي يريده بشرط ان لا يكون ذلك سبباً في هدم السلام والنظام وواجبات الأفراد .

ان الشعب الياباني من أشد الناس بعداً عن التعصب الديني وهذا ظاهر من القانون الذي يحمي الفرد من غوائل التعصب الديني الذميم

القضايا الجنائية في اليابان دفاعية بين وكيل النيابة والمحامين ولا يُرغم الشهود لدى تأدية الشهادة على حلف اليمين بل يكتفى ان يقول الشاهد اني اعد وعداً صادقاً بأني سأقول الحق .

والسلطة التشريعية في يد الامبراطور والبرلمان

ان البرلمان عندهم مؤلف من مجلسين وهما . مجلس النواب ومجلس الشيوخ

ومجلس الشيوخ يتألف (١) من أعضاء العائلة الامبراطورية (٢) من الأمراء والماركيزات (٣) من الكونتات والفيكونتات والبارونات الذين يعينون لتمثيل أهل البلاد التابعة لهم (٤) من أشخاص يعينهم الأمبراطور لخدمات قدموها للمملكة او لنبوغهم في المعارف والعلوم أو لخبرتهم الشخصية (٥) من أشخاص تنتخبهم كل مدينة عنها أو عن كل جماعة من بين الشعب الذين يدفعون الضرائب المقررة على الأراضي او التجارة او الصناعة ويصادق الأمبراطور على تعيينهم

ومجلس النواب يؤلف من ٣٧٦ عضواً ينتخبون بالتصويت السري ويجب ان لا يقل سن الناخب عن ٢٥ سنة ويدفع ضريبة تبلغ ١٠ ين ويجب ان يقيم سنة على الاقل في احدى دوائر الانتخاب

أما النائب فانه يعفى من دفع اية ضريبة ويجب ان يكون عمره ٣٠ سنة .

ودفع ضريبة العشرة ين يعطي جميع طبقات الشعب الحق للدخول في الانتخاب ويستثنى من ذلك صعاليك الفلاحين والمدن

ولا يجوز انتخاب الاجانب للمجلسين المذكورين حتى من الذين تجنسوا منهم بالجنسيه اليابانية وكذلك لا يجوز انتخاب بعض الموظفين كالقضاة والكهنة ولا الموظفين في الجيش والاسطول . ثم ان النائب يتقاضى في العام راتباً قدره ٢٠٠٠ ين وكل نائب يتمتع طول مدة وجوده نائباً بالحصانة البرلمانية فلا تجوز محاكمته بسبب ارائه التي يصرح بها في البرلمان ويجوز القبض على النائب بشرط ان يوافق المجلس كله على ذلك .

وبمقتضى الماده ٤١ يجتمع البرلمان كل عام . واذا حل مجلس النواب يجب عقد المجلس الجديد بعد مرور خمسة أشهر على حله السابق

ولا يجوز لأحد المجلسين ان يعمل منفرداً مستقلا عن الثاني واذا وقع خلاف بينهما فانه تتألف لجنة تحكيم لحسم النزاع قوامها عشرة نواب من كل مجلس

وكل مشروع تقدمه الحكومة لا يكون نافذاً الا اذا صادق عليه مجلس النواب

يجوز للوزراء وممثلي الحكومة حضور جلسات البرلمان وابداء آرائهم ولكنهم لا يشتركون في التصويت . وعدا هذا يوضحون للمجلس المشروعات التي تقدمها الحكومة ويناقشهم المجلس في هذه الايضاحات

ان السلطة العليا تحدد عدد الجيش والاسطول كما ان السلطة التنفيذية في يد الامبراطور والوزراء فهم يعينون الموظفين ويديرون دفة الاحكام وفضلا عن هذا فان الوزراء غير خاضعين للبرلمان وهذه القاعدة مقتبسة من الدستور الالماني القديم وقد قوبلت في اليابان بالامتعاض وعدم الثقة حتى ان بعض الاقطاب السياسيين فيها توقعوا حدوث ثورة بسببها وقال اذ ذاك سفير انكلترا « لا بد من هبوب ثورة هائلة في اليابان تشبه ثورة الولايات المتحدة الجنوبية » ولكنه لم يحدث شيء من هذا . ودل تاريخ اليابان في خلال ٣٤ سنة على ان الحكام العادلين ذوي المقاصد العالية النبيلة يستطيعون ادارة الاحكام وانقاذ البلاد من النكبات والتعاسة .

ان المادة ٥٥ من مواد الدستور الياباني تصرح بعدم مسؤولية الوزراء أمام البرلمان وقد جاء فيها : «ان الوزراء يزودون الامبراطور بالارشادات والايضاحات عن الاعمال المسؤلين عنها . وكل القوانين والاوامر والاجراءات المتعلقة بالمملكة يجب ان يوقعها الامبراطور الذي يعين الوزراء وكبار الموظفين ويفصلهم ايضاً وهم مسؤولون فعلا امامه ومسؤولون ادبياً فقط امام البرلمان ويعملون طبقاً لما توحيه اليه ضمائرهم .

ان واضع الدستور الياباني هو المركيز ايتو وقد رمى الى غايتين نبيلتين وهما منح الحرية المطلقة للشعب . وتوطيد دعائم السلطة في البلاد التي كانت السلاح الوحيد في يد تالامر لعدم سوء استعمال تلك الحرية التي منحت دفعة واحدة لشعب يجهل الحرية وغير مستعد لها ولهذا السبب لم يسن مادة في الدستور تجعل الوزراء مسؤولين أمام البرلمان .

ولكن عدم مسؤلية الوزراء كانت في الحقيقة ونفس الواقع حبراً على ورق لأنه اذا القينا نظرة على تاريخ اليابان نجد ان الامبراطور والوزراء والنواب كانوا على وفاق تام في ادارة شؤون البلاد فضلا عن انهم جميعاً ساعدوا الشعب على التدرج في حريته وقد قال المستر تشمبرلن الواقف على احوال اليابان « ان هذه البلاد تسير بخطوات واسعة في طريق الحرية وان حكامها يساعدون الشعب على التوسع في تلك الحرية . وان الامبراطور يصغي الى الرأي العام .

ألعاب الاولاد

كيف تُشغلون أولادكم في ساعات الفراغ

ورد علينا عدة رسائل من بعض فضليات السيدات في مصر وفلسطين طلبن فيها الينا أن نرشدهن الى طريقة مثلى يشغلن فيها أولادهن الذين في سن المدرسة في أوقات الفراغ حتى لا يقضوا أوقاتهم في الخصام والزقاط وتعكير صفاء أهل المنزل وضيوفهم واجابة لطلبهن نقول :

لكل أسرة أولاد ويحدث كثيراً ما أن يزور الأسرة ضيوف يصطحبون أولادهم فيجتمع في المنزل أحياناً ستة أو سبعة أولاد ومعلوم ان الولد يميل من طبعه الى اللهو واللعب وفي مثل هذه الحالة اذا تركنا الأولاد وشأنهم ولم نشغلهم بلعبة أو بما يلهيهم فانهم لا محالة يجنحون الى الخصام والنزاع وربما أدى بهم ذلك الى الضرب فضلا عما يسببونه للضيوف وأهل المنزل من الكدر ولا يدعون لهم دقيقة يخوضون فيها مضمار الحديث . ويا ليت الأمر يقف عند هذا الحد بل يجنح الأولاد كثيراً ما الى الطواف في غرف المنزل والعبث بأثاثه وما فيه من أدوات الزينة وغيرها فيكسرون هذه ويزفعون تلك من موضعها الى غير ذلك مما